أكاديميون واقتصاديون في عدن يدلون بآرائهم حول مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار وما سيخرج به من نتائج وتوصيات

المؤتمر يتجه نحو ترغيب الاستثمار في اليمن

اليمن تمتلك قوانين رائدة في مجال الاستثمار

تشهد العاصمة صنعاء خلال المدة من ٢٢-٢٣ ابريل الحالي مؤتمراً لاستكشاف فرص الاستثمار في اليمن بمشاركة كبيرة من رجال المال والأعمال من دول مختلفة خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.

ولأن اليمن يمتلك كثيراً من مجالات الاستثمار النوعية في مختلف القطاعات، فانه يشكل فرصة، ويمثل أرضاً خصبة لهؤلاء المستثمرين للاستثمار في مجالات جديدة تعتبر بكراً بالنسبة لرجال المال والأعمال، وتعد فرصة لجني أرباح ومنافع عديدة من خلالها سواءً للمستثمرين، أو للمواطن اليمني من خلال توفير فرص عمل جديدة، وتدعيم الاقتصاد الوطني، وتسريع عملية التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

استطلاع/ بديع سلطان - تصوير/ جان عبدالحميد

اليمن وهو يستضيف مثل هذا المؤتمر المهم، يقف أمام مفترق طرق، ويقف موقفاً حاسماً، وسيتحدد من خلاله مدى مقدرة اليمن على اللحاق بركب جيرانها الخليجيين، ورفع مستوى ثقة المجتمع الدولي بجدية اليمن في سعيها لتحقيق الرفاهية للمواطن اليمني، وما انعقاد المؤتمر إلا دليل على ان القيادة السياسية في اليمن على اهتمامها بتحقيق تلك الأهداف وأهمها رفاهية المواطن وتحسين معيشته.

ونظراً لأهمية مهمة المؤتمر بصفته نقلة نوعية في مجال التنمية، قمنا باستقراء آراء وتوقعات الأكاديميين الاقتصاديين والمهتمين في جامعة عدن، كلية الاقتصاد، إلى جانب رجال المال والأعمال من أهمية المؤتمر.

و قد تبادر إلى علمنا مدى اهتمام الأكاديميين بالاستثمارات الوافدة إلى اليمن، والقيام بعدة بحوث ودراسات علمية حول الاستثمارات، ووضع الاقتراحات المناسبة، والحلول الملائمة لإكثار الاستثمارات، وتحسين وتسهيل مهام المستثمرين وما يراه الأكاديميون من سبل لتذليل المعوقات التي تحول دون إقامة المشاريع الاستثمارية في اليمن... ومن ذلك ما قامت به كلية العلوم الإدارية خلال المدة من ١٠-١١ ابريل الحالي من عقد ندوة في الكلية تم فيها مناقشة البيئة الاستثمارية في اليمن، وأهم المعوقات التي تقف أمام المستثمرين، وقدم فيها عدد غير قليل من الاقتصاديين عددا من أوراق العمل تضمنت بعض من المقترحات والحلول والمناقشات التي من شأنها تفعيل الجانب التنفيذي للاستثمارات المحلية الخارجية.

د. عبدالقوي صالح

د. الشيخ محمد عمر بامشوش

المؤتمر يمثل دعما للشراكة والتعاون بين اليمن ودول الخليج

إزالة العوائق والمخاطر أمام المستثمرين

ومن الأكاديميين الذين تقدموا بمثل تلك الأوراق والمداخلات الدكتور/ عبدالواسع احمد مقبل- نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة عدن للشؤون الأكاديمية، الذي كان له رأي في كيفية عمل أي مستثمر في اليمن، حيث قال: " هناك ثلاثة أنواع من المستثمرين، المضارب- المقامر- والمستثمر، فالمضارب هو الذي يقوم بإنشاء مشروع ومستعد لتحمل درجة عالية نوعا ما، من المخاطرة، أملاً في تحقيق أرباح مرتفعة، أما المقامر فهو الذي يدخل مشروع غير مضمون الأرباح ويتصف بمخاطر عالية، أما المستثمر فهو الذي يدخل مشروع درجة خطورته ضئيلة، ونسبة أرباحه عالية جدا ومفهوم الخطورة المقصود هنا، هي المعوقات التي تواجه المستثمر وغيرها، والتي تسبب التأخير في انجاز المشروع المعين، أو تكلف المستثمر أموالا، لم يكن توقعها.. فنحن في اليمن بحاجة إلى مثل هذا النوع الأخير من المستثمرين الذين ينشئون المشاريع دون ان تعترضهم معوقات ومخاطر، وتعود عليهم بأرباح كبيرة وهذا الأمر مناط أساسا بأصحاب القرار في بلادنا، الذين عليهم تسهيل وتذليل الصعاب التي تعترض إقامة أي مشروع استثماري، وأي مستثمر لن يخاطر بأمواله إذا لم تتوفر الظروف الملائمة والمناسبة لإقامة مشاريعه ".

وعن المعوقات التي يمكن ان تقف أمام أي مستثمر قال الدكتور عبدالواسع مقبل انها مثل عدم حصول المستثمر على أرض، وان تحصل عليها، فقد يجد دونها عدة مشاكل سواءً مع أصحابها، أو مع بعض أجهزة الدولة، أو قد يحصل على الأرض دون ان يحصل على بنية تحتية من خدمات وغيرها ".

وفيما يخص الكيفية التي من خلالها يتم التغلب على هذه المخاطر أو العوائق قال: " نتمنى من القائمين على المؤتمر الذي نحن بصدده ان يهتموا بمثل هذه النقطة التي من شأنها ان تغري المستمثرين، وترفع عددهم في اليمن، والمخاطر إذا كانت متوازية مع الأرباح أو تتفوق عليها فلن يكون هناك دافع للاستثمار، وعلى المؤتمر تلافي هذه المشكلة ".

وبالنسبة لدور رجال المال والأعمال من دول مجلس التعاون وكيفية استقطابهم للاستثمار في اليمن، أشار الدكتور عبدالواسع مقبل إلى ان هناك فرصة كبيرة لليمن في الحصول على دعم المستثمرين الخليجيين، وبخاصة انهم يمتلكون أكثر من عشرة تريليون دولار، كمبالغ غير مستثمرة في البنوك الأوروبية وما يستثمرونه لا يتعدى (٨٠٠-١٠٠٠) مليار دولار في دول غير عربية، كما أكد ان هناك دولا عربية من بينها اليمن بحاجة إلى استثمار تلك الأموال فيها، ومؤتمر استكشاف فرص الاستثمار يتجه بصفه أساسية إلى ترغيب هؤلاء المستثمرين للاستثمار في اليمن، ذاكرا في حديثه المجالات الاستثمارية التي يمكن أن يستثمر فيها هؤلاء من بينها: " الزراعة- الاصطياد الساحلي- الصناعة- السياحة- الصحة- التعليم- النفط والغاز- والاستثمار في المنطقة الحرة، وكل مجال من تلك المجالات تتفرع منه قطاعات مختلفة ".وعن المعوقات الأخرى التي تعيق عملية الاستثمار في بلادنا ويجب على المؤتمر العمل على تلافيها من خلال التوصيات والقرارات التي يمكن ان يخرج بها حدثنا الدكتور عبدالواسع بقوله: " هناك عملية منظمة لتهريب السلع إلى السوق اليمنية، وتصل إلى المستهلك بأسعار رخيصة جدا، وسبب هذا ان تلك السلع هي سلع منتهية الصلاحية في الغالب ويتم إرسالها إلى بلادنا باعتبار ان السوق اليمنية تتقبل أي شيء، والمستهلك يهمه قيمة السلعة وليس صلاحيتها، فهذا يقف عائقا أمام أي مستثمر في صناعة او استيراد سلعة يوجد فيها الكثير في السوق وبأسعار أقل، ولا يستطيع المستثمر ان ينافس تلك الأسعار المتدنية لأنه مطالب بدفع ضرائب والتزامات مادية ".

د. عبدالواسع مقبل

د. محمد سعيد مكيش

السلع المهربة والروتين الإداري أهم معوقات الاستثمار

ويواصل: " معوق آخر علينا ذكره، وهو الجانب القضائي، نحن بحاجة إلى كوادر قضائية في المحاماة، تستطيع ان تدافع عن حقوق المستثمر في قضايا الإغراق وغيرها، فقضية القضاء، وقضية التهريب من اكبر المعوقات يجب على القائمين على المؤتمر ووضع الحلول لها التي لاستقطاب وتشجيع رؤوس الأموال الخارجية ".

كما أكد في ختام حديثه ضرورة تنفيذ القرارات والتوصيات والمقترحات التي سيخرج بها المؤتمر في ختام أعماله، فلا يكفينا ان نقرر ونقترح، ولكن علينا أيضا ان نعمل وننفذ، ومتابعة التنفيذ الدقيق لكل ما سيخرج به المؤتمر، وأشار إلى ان هناك ارتياحا كبيرا على كل المستويات من ان هذا المؤتمر سيؤتي ثماره بإذن الله.

من جهته اعتبر الدكتور/ محمد سعيد مكيش- رئيس قسم الاقتصاد الدولي بكلية الاقتصاد، ان اليمن دولة رائدة في تشريع القوانين والتشريعات التي تمهد لخلق الظروف الملائمة للمستثمرين المحليين والخارجين لاستثمار أموالهم في البلد.

وأشار إلى ان اليمن لديها قوانين في كل المجالات التي تهم الاستثمار خاصة في جوانب الصحة والسلامة والبيئة، التي تهم المستهلك بالدرجة الأولى- ناهيك عن الامتيازات والإعفاءات التي يحصل عليها المستثمر بمجرد حصوله على ترخيص بالاستثمار في اليمن- كل ذلك يجعل من المؤتمر الخاص باستكشاف فرص الاستثمار فرصا لعرض تلك القوانين على المستثمرين وإغرائهم به للاستثمار في اليمن.

بينما شدد الدكتور/ عبدالقوي محمد صالح- الأستاذ المساعد ورئيس قسم الاقتصاد الإداري بكلية الاقتصاد، على ضرورة ان يهتم السياسيون وأصحاب القرار بمثل هذا المؤتمر النوعي، وان يأخذوا بعين الاعتبار كل النتائج التي سيسفر عنها، لأنهم هم من بيده ان سينفذ تلك التوصيات والمقترحات ويجعلها واقعا ملموسا.

كما أكد على ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار، وإلا يتوقف مجال عملها عند إصدار التراخيص للمستثمرين، بل يجب عليها متابعة تلك التراخيص، ومتابعة المستثمرين، وان تعمل على تذليل كل الصعاب والعوائق التي يمكن ان تحول بينهم وبين قيام مشاريعهم.

وأشار الدكتور/ عبدالقوي صالح إلى ان فرص الاستثمار في اليمن كثيرة، والقوانين تتيح للمستثمرين ان يستثمروا في اليمن، وهناك امتيازات كثيرة وطيبة، لكن هناك صعوبة كبيرة من ناحية الروتين والتعقيدات الإدارية، وقال:" كل تلك التعقيدات تؤدي إلى تخليهم عن عملية الاستثمار، والحقيقة انه إذا كان هناك تطابق بين ما يوجد في قوانين الاستثمار، وبين ما يتم التعامل به في الواقع لكانت الاستثمارات في اليمن في وضع أفضل، ولكان مستوى الاستثمارات أرقى مما هو عليه الآن ".

ولاشك ان الحكومة الجديدة، ببرنامجها الجديد، ستحاول القضاء على الروتين الإداري، وعلى الفساد، الأمر الذي سيسهل عملية الاستثمار، ويستجلب المستثمرين إلى البلاد، كما أشار إلى ذلك الدكتور/ محمد حسين حلبوب- الأستاذ في كلية الاقتصاد بقوله:" رئيس الحكومة الجديدة هو القائد الميداني لحرب الرئيس/ علي عبدالله صالح/ على الفساد، والدليل على ذلك، ان اختيار رئيس الحكومة الدكتور/ علي مجور/ جاء بعد اكتمال التجهيزات اللازمة للحرب الشعواء- كما سماها الرئيس- ضد الفساد، وانجاز قانون مكافحة الفساد، وقانون الذمة المالية، واختيار لجنة مكافحة الفساد بمجلس الشورى، وإحالتهم إلى مجلس النواب، وفي باكورة كل تلك الإجراءات يأتي اختيار الدكتور/ علي مجور/ على رأس الحكومة وهو رجل أكاديمي يشهد له بالنزاهة، وبالقرارات الصائبة ".

وواصل الدكتور/ محمد حلبوب، حديثه عن مؤتمر صنعاء لاستكشاف فرص الاستثمار قائلا:" تدل التحضيرات على ان أكثر من (٦٠٠) شخصية تم دعوتها لحضور هذا المؤتمر، وقد لبت تلك الدعوة، بما فيها عناصر مسؤولة في الدول والمؤسسات الاقتصادية، وأتوقع ان يحقق المؤتمر كل التوقعات منه، لان التحضيرات كانت جيدة ، وأنا شخصيا متفائل بان هذا المؤتمر سوف يحقق كل اهدافه، حيث سيتم عرض أكثر من (١٠٠٠) فرصة استثمارية في كل مجالات الاقتصاد، بأفكار جاهزة يعد لها دراسات جدوى، او قدمت دراسات جدوى مسبقة عنها".

وفيما يتعلق بمعوقات الاستثمار أكد الدكتور/ محمد حلبوب، ان الجميع متفق على ان اليمن لديها قوانين رائدة في الاستثمار، ولكن أهم معوق يعيق مسيرة الاستثمار، هو عدم التطبيق السليم لتلك القوانين، قد تكون بسبب ضعف المحاسبة والمساءلة التي تمهد لظهور الفساد، و نتمنى ان تستطيع الحكومة الجديدة التغلب والقضاء عليه.

ومن رجال المال والأعمال والتجار تحدث الشيخ/ محمد عمر بامشموس- رئيس الغرفة التجارية والصناعية نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية قائلا:" إن مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن له أهمية كبيرة، من خلال أهدافه المعلنة التي تساهم في دعم مسيرة التنمية، وإقامة المشاريع الاستثمارية التي ستوفر فرص عمل عديدة، من شأنها رفع مستوى معيشة المواطن، وإثراء الاقتصاد الوطني، ولاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية ووزارة التجارة والصناعة مشاركة في هذا المؤتمر، مع إخواننا من دول مجلس التعاون الخليجي، الذين لقوا الترحيب والحفاوة من قبل فخامة رئيس الجمهورية، الذي فتح لهم مجال الاستثمار، وجعله بابة مفتوحا على مصراعيه أمام استثمارات الأخوة الخليجيين الذين تمثل علاقتهم معنا علاقة أخوة وجيرة وشراكة، والغرفة التجارية والصناعية بعدن مشاركة في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الذي لم يأت إلا بعد دراسات اقتصادية وبحوث متنوعة في هذا المجال".

وأشار الشيخ/ بامشموس، إلى ضرورة تذليل العوائق التي تقف في طريق الاستثمارات الخليجية والأجنبية، وتطبيق قوانين الاستثمار اليمنية أفضل تطبيق.

وأكد في ختام حديثه ضرورة دعم مسيرة التعاون والشراكة مع دول الخليج لما فيها خير شعبنا ورفاهيته لتحقيق التكامل بين دول المنطقة اقتصاديا وتجاريا، لما فيه رفاهية شعبنا وشعوب المنطقة.

أكاديميون يمنيون في كلية الاقتصاد يتحدثون بمناسبة انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية :

الأمل معقود على استيعاب الاستثمارات الخليجية

عدن مدينة تمتاز بمقومات استثمارية كبيرة

تشهد بلادنا – حدثاً كبيراً – وهو مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المزمع عقده في العاصمة صنعاء يومي ٢٢ – ٢٣ أبريل الجاري .. والذي تنظمه الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في إطار التوجه الأخوي الصادق لقادة هذه المنظومة العربية لتعزيز الشراكة الاقتصادية التنموية مع اليمن ، وعليه ارتأينا اللقاء بعدد من هيئة التدريس في جامعة عدن والاختصاصيين في المجال الاقتصادي لمعرفة آرائهم في كيفية تفعيل دور الاستثمار في اليمن وكل ما يعزز علاقات الشراكة الاقتصادية والتنموية مع أشقائنا دول مجلس التعاون الخليجية .

منير مصطفى مهدي

مؤتمر الاستثمار دولي بمعنى الكلمة

يقول / د . سالم مبروك ، عميد كلية الاقتصاد :

واقع يحتاج إلى جهود لتلبية متطلبات التنمية وحاجات الناس وهذا يفرض على الدول والحكومة وضع خطط استراتيجية لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والاستثمار يعتبر أحد الركائز المهمة لاقتصاد أي بلد .. ونحن اليوم في اليمن استطعنا أن نخطو خطوات صائبة نحو أحداث التنمية رغم الكثير من المشاكل التي مازالت أمامنا .

د. سالم مبروك

فبعد وحدتنا المباركة وبفصل قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية / علي عبدالله صالح ، خطونا خطوات أتاحت الفرصة للقطاع الخاص للعمل والشراكة مع الدولة لاحداث نهضة تنموية اجتماعية اقتصادية وفتحت المجال لأشقائنا الخليجيين والعرب وأصدقائنا الأجانب للاستثمار في اليمن وفي أي مجال من المجالات ، علما بأن لدينا مجالات استثمارية واعدة فموقع بلدنا متميز ، ومناخ وطبيعة جميلان وأرض خصبة وتعود بالفائدة على اليمنيين وعلى المستثمرين

الاستثمار يحتاج إلى بيئة محفزة ودائمة ، فاليوم قيادتنا السياسة استوعبت هذا الظرف ، فاليمنيون يعقدون الآمال على الحكومة الجديدة لتحسين ظروفهم المعيشة ، فالحاجات الملحة التي أمامهم لابد أن يواجهونها من أجل تحسين معيشة الناس والحد من الفقر والبطالة المتزايدة .

وأضاف عميد كلية الاقتصاد ، إن الظروف مواتية اليوم واليمن تستقبل عدداً كبيراً من رجال الأعمال عربا وأجانب من ودول الجوار جميعا تشعر وتشعر بأن اليمن بالنسبة لها يجب أن تتعزز مكانتها ، ويجب أن يتطور ويرتقي إلى مستوى يوازي إلى ما وصلوا اليه وبالتالي ممكن أن يدخل ضمن اقتصاديات البلدان المجاورة في ظل وحدة اقتصادية وتطور في مستوى واحد .

وسيبحث المشاركون في هذا الذي سيعقد في صنعاء ، بإذن الله عن الكثير من الفرص الاستثمارية في وطننا اليمني الحبيب ، وهذه الفرص الظاهرة حاليا والواعدة لأن أراضي اليمن وثرواته واسعة وكبيرة ستكشف عن فرص أخرى كثيرة ومبشرة في المستقبل

ونرى أن العديد من الشركات العربية والخليجية متجهة بقوة نحو المساهمة في الاستثمار في مختلف مجالات التنمية في اليمن ونحن اليمنيون حكومة وشعبا مطالبون بالتهيئة وتوفير مناخ سليم وملائم لهذه الاستثمارات ، فلابد من تأهيل جهاز القضاء وتطوير وتحسين الأنظمة والقوانين ، وإزالة كل العراقيل امام المستثمر وتطوير التعليم وتحسين مخرجاته وربطه بالواقع ، وإنشاء المعاهد الفنية والمهنية والاهتمام بالجامعات ومراكز البحث العلمي والابحاث الزراعية والبيئة .

نحن مطالبون أيضا بتقديم الاستشارات وأيضا تطوير كل مراكز الابحاث الموجودة في البلد ، لتقديم استشارتها لهذه الشركات والمستثمرين في مجال الاقتصاد .

بلدنا جميلة كلها وعدة بالاستثمار ، لدينا أراضي واسعة في باطنها ثروات وشعبنا طيب مخلص وشباب يتطلع للعمل كعامل مساعد للاستثمار أكان في القطاع الزراعي أو الصناعي أو النقل أو السياحة أو في استخراج الثروات الطبيعية ، اليمن مازالت بكرا والمستقبل يبشر بالخير بإذن الله .

أرضية استثمارية خصبة

وقال / د . محمد عمر باناجة / محاضر في " كلية الاقتصاد " علينا ايجاد بيئة ملائمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات ، والبيئة الملائمة وتحوي عناصر كثيرة أي عناصر المناخ الاستثماري الملائم تشمل الاستقرار السياسي ومستوى أداء المؤسسات الحكومية وأجهزة الرقابة والمحاسبة وكفاءة الأجهزة القضائية ونزاهتها وقانون الاستثمار والتسهيلات التي يقدمها للمستثمر والحد من الفساد

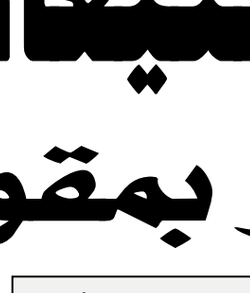
د. زين محسن

والاختلالات في المؤسسات الحكومية فيمكن أن تولد مناخ استثماري ملائم ، وقادر لجذب الاستثمار غير المباشر ، وإذا تعارضت بعضها مع بعض بالتأكيد سيكون مناخ الاستثمار ليس قادرا على الجذب للاستثمارات غير المباشرة .

بالطبع نحن نعقد الأمل على مؤتمر فرص الاستثمار الذي سيعقد في صنعاء يومي ٢٢ و٢٣ أبريل الجاري ، بشراكة عربية – خليجية ، فالروابط التاريخية بيننا وبين دول الخليج الشقيقة ، تساعد إلى حد كبير على نجاح هذه الشراكة وتمكين اليمن من استيعاب قدر كبير من الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية ، خاصة وأن الأرضية الإستثمارية في اليمن مازالت خصبة .. وأيضا إضافة إلى خصوبتها التي مازالت واعدة يمكن الاستثمار فيها بشكل كبير ، كما يلزمنا أن نوفر البيئة الملائمة الجاريه لهذه الاستثمارات الخليجية وأنا أعتقد من خلال هذا المدخل يمكن أن تتفق الكثير من الاستثمارات في الاستثمار المباشر ، الأجنبية بشكل عام والعربية تحديدا والدول الخليجية بشكل خاص إلى اليمن.

بالاستثمار سنتجاوز عنق الزجاجة

وقال نائب العميد لشؤون الطلاب " كلية الاقتصاد " الأخ / لطف راجح الجحافي أنا أتفق مع الأخ رئيس الجمهورية عندما قال : بأن الاستثمار هو الحل لكثير من مشاكل اليمن الاقتصادية وفي مقدمتها الفقر وتنامي البطالة .

ولهذا أقول كون الاستثمارات بحد ذاتها ، هي الحل الوحيد أمام تطور أو على الأقل معالجة مشاكل المجتمع اليمني بشكل عام والحد كم البطالة والحد من الفقر ، لأنه أساسا إذا ظل معدل النمو على ما كان ثلاثة ونصف وهو تراجع في الخطة الثانية إلى ثلاثة بالمائة معدل النمو السكاني .. وإذا ما تحقق فرص العمل الأساسية ما لم سيكون هناك تراكم في البطالة في المستقبل بشكل أساسي وبالتالي الحل أمام تواجه اليمن هو الفرص الاستثمارية وبلدنا الحمد لله فيها التنوع الذي يغطي كثيرا من الحاجات عندنا التنوع المناخي الذي يؤمن الغذاء طوال السنة والمعالم السياحية في كل المحافظات والشواطئ الجميلة والسواحل البحرية التي تمتد إلى آلاف الكيلو مترات من هذه المناطق للفرص الاستثمارية .

كثير من الشركات الخليجية والعربية تتجه بقوة نحو الاستثمار في اليمن

اليمن لديها الكثير من المقومات الاستثمارية

د . زين محسن صالح قسم الاقتصاد الدولي كلية الاقتصاد يقول : من خلال الندوة العلمية التي عقدت في جامعة عدن ، كان هناك طرح على أهمية تقييم السياسة بشكل عام والنظرة الجادة لفلسفة السياسة الاقتصادية ، لأنه في حقيقة الأمر التسهيلات التي تقدم للمستثمرين الأجانب هي مهمة ولكن ليس العنصر الرئيسي في تشجيع الاستثمارات .

التسهيلات التي قدمت للمستثمرين الأجانب كبيرة من حيث التمليك الشامل للاستثمارات الأجنبية من حيث حرية العمالة .

يقول : عندنا في اليمن على سبيل المثال مدينة عدن التي تمتاز بمقومات استثمارية كبيرة جدا ، منها قربها من خطوط الملاحة البحرية الدولية وميناء عدن بحد ذاته نموذجي من حيث العمق والاتساع وهدوء الأمواج والسلامة ، وأضاف إلى ما يوفره من خدمات ملاحية متنوعة خصوصا وجود المصافي التي توفر جميع مشتقات النفط والغاز للسفن والبواخر ، طبعا نحن أيضا نحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية لأنها المهم الرئيسي إلى توطين التكنولوجيا الأجنبية ، نحن نحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة وهو الفرق بين البلدان النامية والمتقدمة ، طبعا ومهم جدا تطوير البنية التحتية في مختلف فروعها الصناعية والزراعية والثروة السمكية ، أيضا الاستخراجات للنفط بإمكان تطوير الصناعات التحويلية لو عملنا مقياس سعر برميل النفط الواحد ٦٠ دولارا ، لكن البرميل الواحد للنفط المصنع كمواد كيميائية ممكن يفوق على " ٢٥٠٠ دولارا " .

د. طه محمد علوان

لهذا نقول المهمة الصناعية التحويلية ولكنها في الحقيقة مترابطة بمستوى تطوير القوى البشرية أو كما نسميه العنصر البشرى ، أي التنمية البشرية التي بدأت الآن سياسة الكثير من الدول تنتهجها ولو نأخذ ماليزيا القطاع الخاص خلال فترة قصيرة جدا حول ماليزيا من بلد مصدر للمواد الخام إلى بلد مصدر للمنتوجات الصناعية والسبب الاعتماد على سياسة التنمية البشرية ولهذا علينا بأن نعيد النظر في سياساتنا وأن نعمل على التركيز على العنصر البشري وتأهيل التعليم في مختلف مستوياته الثانوي والجامعي .

نحن بحاجه إلى القضاء على الفساد نهائياً وهو من أكبر المعوقات التي تعيق الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

نأمل خيرا وكثيرا من حكومة د. مجور ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية خاصة واليمن يملك ثروة بشرية كبيرة والسياسات متجهة لتنمية القوى البشرية فسيمثل بعدا استراتيجيا لكل دول الخليج أضف إلى ذلك التبادل التجاري الجاري بينهما خصوصا أن هناك مخاطر من تواجد العمالة الأجنبية في البلدان الخليجية ومازالنا نحتاج إلى مزيد من الإصلاح الاقتصادي الحقيقي حتى نكون عنصرا مهما لبناء التكامل الاقتصادي اليمني الخليجي بشكل عام .

ينبغي تحقيق طموحات فاعلة

كما شارك معنا د. عبدالله محسن طالب أستاذ مشارك الاقتصاد الدولي كلية الاقتصاد حاجة اليمن ماسة إلى تفعيل الاستثمار مثلما هي في حاجة إلى وضع أفضل لرؤية تنموية أكثر وضوحا فالوضوح في الفلسفة الاقتصادية من بشأنها تسهيل طرئق التفصيل للاستثمار فمن خلال معرفتنا للأهداف التنموية التي تتبنها وبشكل واضح تكون القدرة الأكبر لدينا في ابتكار أساليب التفعيل للاستثمار ، وهذه بالنسبة لنا في اليمن متعددة ومتنوعة من حيث حاجتنا إليها والمطلوب هنا استثمارات في مجالات عدة لاتقتصر على مجالات الحياة الاقتصادية فحسب بل والاجتماعية وهي على تعددها في اليمن والفرص الواعدة بها تخدم إمكانيات تعزيز علاقة الشراكة الاقتصادية الخليجية اليمنية ، هذه العلاقة تغرض أهميتها ، ولكي يفعل الاستثمار ليس خلف بيئة استثمارية مناسبة فحسب في إطار ماهو عام وإنما الانتقال نحو تحسين مكوناتها المختلفة وبخطوات تبتعد عن ماهو غير عملي إذ ينبغي تحقيق خطوات فاعلة في ميادين الإصلاحات الاقتصادية وتحديدا ما يخص الإدارة الاقتصادية وتحقيق فعاليتها التي تفقد إليها وبالتالي يتأثرا التفعيل لدور الاستثمار ومن ثم وباتجاه خدمة الشراكة الاقتصادية الخليجية اليمنية .. لابد لنا من استعمال كل مقومات البيئة الاقتصادية السليمة مستهدفين تحقيق استفادة مثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة والقضاء على مايساعد على تبديدها لتأتي بالطمأنينة للاستثمار واستشعار أصحابه بخلوا البلاد من الفساد والعلاقات التي لأتشجع على قدوم الاستثمارات المشتركة وتحول دون تفعيل الاستثمار ، ولكي يتعفل الاستثمار لابد لنا وعلى نحو مشترك أن نعي أهمية حاجة اليمن إلى الاستثمار في الإنسان وتهيئته كغاية للتنمية وأداتها الرئيسة فبدون أن تتجه نحوه لن يفعل الاستثمار ولن تعزز أي علاقة شراكة والإنسان الذي نصبه هو الفرد والمجتمع وكل مكونات الدولة .

خطوات النجاح

د. طه محمد علوان – إداري أعمال – كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن قال أن الاستثمار هو ركيزة مهمة للتنمية والنهضة الاقتصادية .

جذب كل الاستثمارات العربية واليمنية من خلال تكوين بيئة صالحة أو مناخ صالح لعملية الاستثمار يتم من خلال جذب تلك الاستثمارات إلى الوطن طبعا هذا الأمر يتطلب كثيراً من الأمور المهيئة لعملية الاستثمار .

أولا : في بلادنا كثيرا من الاستثمار ومواقع الجذب لعملية الاستثمار وبالتالي ينبغي أيضا استكمال متطلبات ضرورية لعملية جذب وتشجيع الاستثمار ، ومنها (١) لاستكمال البنية التشريعية والقانونية السليمة والقانونية والقضاء على عملية الغموض والتعارض والتضارب والقصور في تلك التشريعات ، وهذه المتطلبات التي ينبغي وضعها في إستراتيجية وطنية للاستثمار ويبني فيها الأهداف والسياسات والبرامج المرتبطة بتلك المتطلبات والتي سوف تصبح كفيلة بتهيئة المناخ الاستثماري وجذب تلك الاستثمارات لتحقيق المصالح الوطنية لليمن ، كما أن تفعيل القوانين المنظمة للعديد من الامتيازات والمميزات والضمانات للمستثمرين . ولكي ننجح في مسعانا لجذب الاستثمار :

١-يجب تطمين المستثمرين على رؤس أموالهم في اليمن وخلق شراكة حقيقية مع أخواننا في مجلس التعاون الخليجي الذين يمهدون لإدماج اليمن في اقتصاد المجلس .

٢-توفير البنية التحتية كالطاقة الكهربائية والمياه وخدمات الصرف الصحي شبكات الاتصالات وشبكات الطرق الرئيسية والفرعية وتأهيل المطارات والموانئ ..الخ

٣-توفير إدارة استثمارية ناجحة ذات النافذة الواحدة والتخلص من ازدواجية القرار .

٤-تنمية الموارد البشرية لتوفير الكوادر والخبرات والعمالة الماهرة للمشاريع المختلفة .

٥-ضرورة إعداد الخريطة الاستثمارية السليمة التي تتضمن كل المواقع المناسبة للاستثمار .

٦-ضرورة قيام السوق المالية الفاعلة ذات الإدارة الكفوءة لخدمة عملية الاستثمار

٧-إيجاد شراكة فاعلة وجادة بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي والتركيز على أخواننا في مجلس التعاون الخليجي .

٨-التفريق بين المستثمر الجاد والمتردد عند فتح التسهيلات .. الخ

وفي الأخير نأمل من كل أخواننا المستثمرين التفاعل مع هذا المؤتمر لاستكشاف الفرص الاستثمارية وما تقدمه حكومة اليمن من تسهيلات لما فيه فائدة اليمن وكل الأشقاء العرب وبخاصة دول الجوار .. نتمنى كل النجاح لهذا المؤتمر ولليمن كل الخير والتقدم .